

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة إليها¹

1- انتقادات حول جزئية المراجعة الجبائية:

باعتبارها عملية تقييم الاحتياجات الجبائية ومدى التزام المؤسسة بتوضيح جزئية أو قصور المراجعة الجبائية على أمور جبائية فهي تمثل جزء من المراجعة المحاسبية لذا لا يمكن وصفها بأنها مهمة مستقلة.

2- انتقادات حول استقلالية المراجعة الجبائية:

فالقيام بالمراجعة المحاسبية يؤدي إلى القيام بمراجعة جبائية باعتبار المحاسبة والجبائية عنصرا مكملان لبعضها البعض فيما يخص الحالة الاجمالية للمؤسسة وذلك بوجود المراجعة القانونية التي تسمح بمراجعة الأحكام القانونية للمؤسسة بما فيها المسائل الجبائية، علما أن الجبائية هي عبارة عن حالة مشتركة بين القانون والمحاسبة

المطلب الثاني: علاقتها بالمراجعات الاخرى و المفاهيم المشابهة لها

يمكن النظر إلى المراجعة الجبائية من وجهتين حيث تعمل المؤسسة على إعطاء هذه الجهة إما إلى مراجع داخلي أو مراجع خارجي إلا أن هذا النوع من المراجعة واجه انتقادات اعتبارها حديثة الظهور تتمركز حول جزئيتها واستقلاليتها.

¹ دستر سعد عبدلي عبد الحق ، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسات العليا في الجبائية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، سنة 2006، ص 55.

الفرع الأول: علاقتها بالمراجعات الأخرى و المفاهيم المشابهة لها¹:

1- علاقتها بالمراجعات الأخرى :

1-العلاقة بين المراجعة الجبائية والمراجعة المحاسبية :

لا يختلف هذان النوعان من المراجعة من الناحية المنهجية المتبعة في عملية المراجعة بحيث يعتمد المراجع في كلا النوعين على لنظام المعلومات المطبق في المؤسسة، كما أن في كل من النوعين يعتمد على قوانين ومبادئ ومجموعة من القواعد المحاسبية والجبائية أثناء القيام بعملية المراجعة فمثلا في الجزائر نوع الاهتلاك بمعدل ثابت أو بمعدل متناقص أو بمعدل متزايد في الغالب المعدل الثابت إلا بعد طلب المؤسسة عن المصادقة من إدارة الضرائب بتطبيق المتناقص أو المتزايد. فهنا كلا من المراجع المالي والجبائي سوف يقوم بعملية مراجعة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك وفقا لهذه التشريعات فلا نجد أي اختلاف.

وبصفة عامة فالمراجعة المحاسبية تحدد الأسس التي يعتمد عليها المسير الجبائي في إعداد التصريحات الجبائية من خلال المصادقة على سلامة رقم الأعمال وكذا النتيجة المحققة للذان يمثلان الأسس الخاضعة للضريبة بمعنى أن المعطيات المحاسبية هي أساس تحديد الوعاء الضريبي.

2-العلاقة بين المراجعة الجبائية والمراجعة العمليات:

تتجلى العلاقة بين المراجعة الجبائية ومراجعة العمليات إذا كان هدف من النوعين متكاملان، بحيث أنه تعتبر مراجعة العمليات أوسع نطاقا من المراجعة الجبائية من حيث مادة المراجعة بحيث تشمل مراجعة العمليات جميع الوظائف و جميع العمليات التي بالمؤسسة، ونلاحظ هذا التكامل إذا كان من بين العمليات التي يتم مراجعتها تتعلق بأمور جبائية فنجد أن مراجعة العمليات حينها تستفيد من المراجعة الجبائية والعكس صحيح.

¹ الأستاذ زرواق حواس فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، ، مداخلة للإجابة عن التساؤل، كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة القرارات التمويلية السليمة والرشيده من قبل المسير ، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة ، سنة 2010.

وقد لا نلاحظ هذا التكامل بين النوعين في حالة تعدت مراجعة العمليات بأمر جبائية، أين يتجلى الاختلاف بين النوعين، وتتضح جزئية أو قصور المراجعة الجبائية على أمور جبائية.

أما إذا قارنا بين مراجعة العمليات والمراجعة الجبائية التي تتم على مستوى مصالح الضرائب والمراجعة الجبائية التي تتم من خلال مراجع داخلي أو خارجي، فإننا نجد في المقارنة مع المراجعة الجبائية على مستوى مصالح الضرائب أن هذه الأخيرة قد ينجر عنها عقوبات مالية وفقدان امتيازات، أما مراجعة العمليات فينتج عنه رأي في شكل تقرير حول مدى سيرورة العمليات في المؤسسة، كما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة لأكثر صوابا وأقل احتمال للخطأ.

أما علاقتها- مراجعة العمليات- مع النوع الثاني من المراجعة الجبائية فإنها تكمن في كون أن كلا من النوعين يستفيد من بعضهما إذا كانت العمليات موضوع المراجعة متشابهة إلا أن الاختلاف بين هذين النوعين أن مراجعة العمليات تتسع فيها دائرة المراجعة إلى نطاق أبعد مما هو جبائي حيث تمتد إلى قضايا تمويله تسييرية، أما المراجعة الجبائية فيزيد التركيز على الجانب الجبائي بحيث يتم التدقيق وبصفة معمقة حول التسجيلات المختلفة ويعتمد في ذلك على التشريعات الجبائية.

- الفرع الثاني : علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها

1 - المراجعة والاستشارة الجبائية: يمكن للمراجع التعبير عن رأيه بتقديم توصيات في حدود مهمته، فهو يقترح حلول للمشاكل الجبائية التي اكتشفها خلا أداء مهمته أما الاستشارة فهي تتم دون عملية مراجعة مسبقة لأن المؤسسة بإمكانها استشارة خبراء في مجالات مختلفة كالجبائية أو المحاسبة مثلا حول نقطة معينة أو مشروع معين دون أن تكون مسبقة بعملية مراجعة، إذن فالاختلاف في المراجعة الجبائية والاستشارة الجبائية

هو أن المستشار الجبائي يعلم مسبقا بالمشاكل التي يقترح لها حلولاً على عكس المراجع الجبائي الذي يكتشفها خلال عملية التحقيق التي يقوم بها.

2- المراجعة والتسيير الجبائي: يمثل التسيير الجبائي المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام دكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجباية في الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات أما المراجعة الجبائية فهي تقدير مدى استعمال المؤسسة للأدوات القانونية والجبائية معا وهذا من خلال التحقيق من أن هذا الاستعمال يسمح للمؤسسة بالوصول إلى حل جبائي ملائم والذي يجعلها تسلك طريقاً أقل خضوعاً للضريبة.

3- المراجعة والتحقيق الجبائي :

من خلال سير مهمة كل منهما يمكننا القول أن المراجعة الجبائية والتحقيق الجبائي هما شيء واحد إلا أن التحقيق الجبائي الذي تقوم به إدارة الضرائب يمكن أن ينتج عنه عقوبات مترتبة عن عدم الانتظام أما المراجعة فتهدف إلى اكتشاف عدم الانتظام لتجنب العقوبات لاحقاً.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول الجباية وتعدد الضرائب والرسوم المطبقة في النظام الضريبي الجزائري والتي تعكس مدى تعقده كما تطرقنا إلى كل من المراجعة والمراجعة الجبائية.

فالهدف من المراجعة هو الحفاظ على مصالح عدة أطراف ذات علاقة بالمؤسسة وتختلف حسب اختلاف موضوع المراجعة، فالهدف من المراجعة المحاسبية هو التحقق من صدق البيانات المحاسبية ومدى تمثيلها للمركز الحالي للمؤسسة هذا عن طريق إبداء رأي فني محايد حول تلك البيانات المفحوصة.

أما المراجعة الجبائية فهي وسيلة تهدف إلى تجنب المخاطر الجبائية والتي قد تؤدي إلى إخضاعها للرقابة من طرف إدارة الضرائب.